http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1808) السنة السابعة - الأحد (30) أيار 2010

في كلمة له أمام البرلمان

رئيس إقليم كردستان : الكرد لن يكونوا جزءاً من أزمة تشكيل الحكومة المقبلة

□ أربيل / المدى

استعرض رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في كلمة له أمام برلمان إقليم كردستان أمس آخر المستجدات على الساحة السياسية في العراق والعلاقات مع دول المنطقة والأوضاع الداخلية في إقليم كردستان.

وأشار رئيس الإقليم بحسب موقع البرلمان الى الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات لتشكيل الحكومة العراقية القادمة ، وقال إننا ككرد وكردستانيين لن نصبح جزءاً من الأزمة بل سنكون جزءاً من الحل، وإن برنامج وفد إقليم كردستان واضح وصريح ولاسيما حول المسائل المصيرية وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور.

وبشأن العلاقات بين إقليم كردستان وتركيا قال: إن هذه العلاقات في مستوى جيد وإن لتركيا دوراً فاعلاً في المنطقة، لذا فإن تعزيز تلك العلاقات سيصب في خدمة أمن واستقرار المنطقة، وأشار الى توجيه دعوة رسمية له لزيارة تركيا وقال إننا سنقوم بهذه الزيارة قريباً وذلك لتعزيز العلاقات على المستويات كافة إضافة الى زيارة سنقوم بها الى فرنسا.

وبخصوص الأوضاع الداخلية في إقليم كردستان أكد الرئيس بارزاني ضرورة الحفاظ على المنجزات التي تحققت بدماء الشهداء وتصحيح الأوضاع والخضوع لحكم القانون.

وكان برلمان كردستان قد ضيف في جلسته الاعتيادية الرابعة عشرة من الفصل التشريعي الثاني رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني حيث رحب في مستهلها رئيس برلمان كردستان الدكتور كمال كركوكي باسم رئاسة البرلمان وأعضائه من مختلف الكتل والمكونات برئيس الإقليم ودعاه الى إلقاء كلمته. وفي الختام شكر رئيس البرلمان رئيس إقليم كردستان على إلقائه هذه الكلمة القيمة، ورفعت الجلسة التي حضرها الدكتور أرسلان بايز نائب رئيس البرلمان وفرست أحمد سكرتير البرلمان.

تدريب ٧٠ ألف شخص لإجراء التعداد السكاني للإقليم

□ أربيل / AK News

ذكر وزير التخطيط بحكومة إقليم كردستان، أن الوزارة اتخذت جميع الاستعدادات اللازمة للبدء بإجراء التعداد السكاني للإقليم.

وقال علي سندي إن "الإجراءات اللازمة للبدء بالتعداد السكاني في الإقليم قد بدأت قبل عام من موعد بدئها بالعراق في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الجاري".

وأضاف أن "الوزارة تأمل ان يتم التعداد السكاني في العراق في الموعد المحدد له".. مبيناً أن "وزارته والهيئة العامة لإحصائية إقليم كردستان أعدتا برنامجا موسعا يشمل العديد من الجهات وتم تدريب ٧٠ الف شخص للقيام بعملية التعداد".

وأوضح أنه "سيتم لاحقا إصدار عدد من التعليمات الخاصة بالتعداد للمواطنين"..

مؤكدا أن "هذا التعداد يعتبر مهما لانه لم يتم إجراء التعداد السكاني في العراق منذ ٢٣ عاما ما سبب خلق العديد من المشاكل التي نأمل ان تحل مع إجراء هذا التعداد".

افتتاح متنزه وبانورما ئازادي في دهوك

متنزه ئازادي في دهوك

□ دهوك / KRG

افتتح محافظ دهوك تمر رمضان في وسط مدينة دهوك وبحضور عدد كبير من المسؤولين الحزبيين والحكوميين و جمع غفير من المواطنين متنزه وبانورما ئازادي (الحرية) الواقع وسط المدينة.

وهنأ المحافظ خلال حفل الافتتاح بافتتاح هذا الصرح الحضاري الكبير وقال: بانجاز هذا المشروع الكبير ازداد جمال وأناقة مدينة دهوك، حيث سيقدم خدمات كبيرة للمواطنين من خلال ما يوفره من أجواء لقضاء أوقات جميلة فيه، مشيرا الى ان كلفة المتنزه بلغت ١٠ مليارات دينار. من جانبه ذكر المهندس برهان صبري رئيس مهندسي محافظة دهوك ان مساحة المشروع تبلغ اكثر من ٩٢٠٠٠ الف متر مربع و يحتوى على عدد من الحدائق والمتنزهات والمطاعم وكافيتريات و طرق للجري وأحواض مياه، إضافة الى سينما مفتوحة.

وبشأن تمثال الحرية قال الفنان عدنان شينو ان هذا التمثال هو نتاج عمل دؤوب على مدار أربعة أعوام وهو يعبر عن جزء من تاريخ الكرد وحياتهم ونضالهم من اجل الاستقلال والحرية.

من يتحمل مسؤولية عدم صرف منحة الحكومة الاتحادية للعوائل المهجرة؟

□ السليمانية / المدى

نفت مديرية الهجرة والمهجرين في السليمانية ما تردد عن وجود منحة مالية من الحكومة الاتحادية للعوائل المهجرة مشدداً على ان ما يتناقل بين أوساط العوائل المهجرة مجرد شائعات لا يعرف الغرض منها او أسباب إطلاقها.

وفي حديث مع (المدى) قال جبار محمد علي فرج مدير الدائرة: بداية أوجه شكري وتقديري لجريدتكم الموقرة لإتاحة الفرصة لنا للحديث عن هموم العوائل المهجرة في كردستان بشكل عام وفي السليمانية بشكل خاص، ولاشك في ان من أهم ما تحتاجه هذه العوائل هو الدعم المالي حيث ان معظم أفراد تلك العوائل من العاطلين عن العمل ومنهم كبار السن والنساء والأطفال.

وأضاف: ان مسألة صرف مبالغ المنحة المخصصة لهم (قد طالت كثيرا وهمشت تقريباً) وبصراحة نحن هنا لا نعرف سبب ذلك، فالعوائل التي لديها موافقات سابقة واصولية عن طريق تسجيلهم من الذين راجعوا مديريتنا وثبتوا موقفهم وفتحت لهم الأضابير الخاصة بذلك، وعن طريق ممثلية وزارة الهجرة والمهجرين في اربيل التي أرسلنا لها جميع الأضابير والمعلومات ومواقفهم كاملة، حصلت الموافقة على صرف (نصف المنحة (وهي ٤٥٠ الف دينار من اصل ٩٠٠ الف دينار) وتم صرف وجبات من تلك العوائل اما البقية فلم تصرف لهم منحة حتى هذه اللحظة، في حين تم صرفها في محافظات العراق الأخرى، بل حتى في دول الجوار مثل سوريا والأردن ولبنان ومصر.

وقال: نحن ومن هذا المنبر نعلن باننا بذلنا كل الجهود الممكنة من اجل تحريك صرف مستحقات تلك العوائل المسكينة والمتعبة وبذلت حكومة الإقليم أقصى جهودها في سبيل ان تحصل على مستحقات تلك العوائل الا ان تلك المحاولات لم تفلح في تحقيق ذلك ونأمل من العوائل المهجرة الكريمة ان تعرف جيدا ان لا سلطة لنا على الوزارة لإجبارها لاستحصال مستحقاتهم، وان حكومة الإقليم تسعى لتقديم ما تتمكن عليه لمساعدة تلك العوائل ولا فرق لديها بين تلك العوائل لانهم عراقيون ولا فرق بين مذهب او قومية او طائفة او دين فالكل متساوون بالحقوق وندعمهم بكل ما نستطيع عليه، وان التقصير واضح وان شاء الله تنتهي هذه المشكلة وتصرف بقية المستحقات لتلك العوائل.

وأشار الى أن المديرية قد تم تحويلها الى ملاك وزارة الداخلية في حكومة الإقليم بدلا من وزارة شؤون خارج الإقليم، وان شاء الله فان الوزارة سوف تبذل قصارى جهدها لخدمة تلك العوائل وان تكون جسر التواصل ما بينها وبين وزارة الهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية، وان الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية واطلاعه على عمل مديريتنا ومتابعته الكثير من سجلات وأضابير (٩٠٠٠ تسعة آلاف اضبارة) تلك العوائل ومطابقتها مع قاعدة المعلومات والبيانات (الداتا) مع الوزارة والفروع الأخرى في بغداد، ولمس عن قرب مدى الاهتمام والمتابعة الدقيقة لمديريتنا لأحوال تلك العوائل واطلع على آليات عملنا وأشاد بها عن قناعة تامة ومطلقة، ولدت لديه قناعة جديدة وراسخة بأهمية وجود هذه المديرية التي تدير شؤون المهجرين في السليمانية، و نتمنى ان تحصل هذه العوائل على كل انواع المساعدة والدعم.

وبخصوص الشائعات الأخيرة في الشارع التي تقول ان الوزارة قدمت منحة للعوائل المهجرة في السليمانية يقول محمد: لاشك في ان الشائعات كثيرة في الشارع، ولكني أقول اننا منذ عام ٢٠٠٩ وحتى هذه اللحظة لم يدخل دينار واحد يخص تلك العوائل..

وقد ذهبت العديد من اللجان الخاصة من اربيل الى بغداد بجميع مستمسكاتها الأصولية والتدقيقية ودرجت المعلومات كافة عن العوائل المهجرة، ولكن ومع الأسف الشديد ثبت ان تلك المعاملات فقدت..

او ضاعت هناك في بغداد مع اننا زودنا الوزارة هناك بأقراص (CD المدمجة) وبالمعلومات المطلوبة والسجلات الأساسية هي التي تثبت صحة كلامنا ودقتنا.

وعن المساعدات الدولية اكد عدم ورود أي شيء، فالمساعدات التي تأتي عن طريق المنظمات الإنسانية نوزعها على تلك العوائل وبإشراف الجهات المهنية بتلك المساعدات وواجبنا إداري بحت، حيث نتواجد فقط لإثبات أسماء تلك العوائل من خلال سجلاتنا الرسمية، وان تلك المساعدات ضمت المواد الغذائية ومواد الإغاثة الدولية من البطانيات والمدافئ النفطية والخيم وبعض المعقمات والمواد الصحية والزيوت.

كردستانيات

روح الدستور

■ وديع غزوان

تتفق اغلب القوى السياسية على ضرورة العمل في المرحلة المقبلة على تغيير وتعديل بعض فقرات الدستور خاصة ان الجميع متفقون على ان كتابته جاءت سريعة ومحكومة بظروف في مقدمتها الحاجة الماسة اليه لتحديد شكل الدولة وهويتها وتنظيم حقوق وواجبات المواطنين جميعاً على وفق فقرات وبنود يصوت عليها الشعب ويرتضي الاحتكام اليها لحل اية قضايا خلافية قد تحث في المستقبل . وليس من المعيب في الدستور ان تتم عمليات تعديل في مراحل لاحقة على بعض فقراته ، بل هو امر طبيعي سبقتنا اليه العديد من الدول التي قطعت اشواطاً متقدمة في مجال التطبيق الديمقراطي . المهم ان تتولد قناعة لدى الجميع ، مواطنين وسياسين ، بضرورة الحفاظ على الدستور الذي صوتت عليه الغالبية العظمى من الشعب ، والالتزام بما جاء فيه واحترام رأي القضاء في الفقرات المختلف عليها ، وعدم القفز عليها ، كما ان عملية التعديل ينبغي ان تتم على وفق اعتبارات قانونية صحيحة بعيداً عن عملية تسييس الموضوع لخدمة اهداف اطراف بعينها.

وانطلاقاً من هذا الفهم دعا المسؤولون في إقليم كردستان الى الالتزام الكامل بالدستور اساساً للتحالف مع اي طرف والاقتراب او الابتعاد عن الكتل السياسية الاخرى ، لانه بغير الدستور لايمكن اصلاً الاطمئنان على مستقبل العملية السياسية التي تفترض اتفاقاً مبدئياً على اهم وثيقة فيه الا وهي الدستور، وان لايتخذه البعض وسيلة لتحقيق مآرب ضيقة سواء من السياسيين او من بعض القانونيين والاعلاميين الذين يسيئون الى مهنتهم عندما يتخذونها وسيلة للتكسب الرخيص او للحصول على رضى وحظوة اطراف معينة، فنراهم يبتعدون عن اصول المهنية وما تقتضيه من امانة تبعد الشخص عن الانزلاق بمهاوي النفعية واللهاث نحو منافع شخصية على حساب مصلحة الوطن .

كان يفترض ان ينبري ذوو الحل والعقد ومنذ فترة زمنية مناسبة على تشكيل لجنة تمثل فيها كل مكونات الشعب واعضاء معروفين بالنزاهة والموضوعية وعدم الانحياز من القضاء والمتخصصين من القانونيين لاجراء مراجعة شاملة للدستور تضع حداً لكل الخلافات التي اعتدنا ظهورها موسمياً، ولابأس من الاستعانة بخبراء من الامم المتحدة والجامعة العربية لانجاز مثل هذه القضية المهمة والحساسة.

ان الخلاف الواسع بشأن تفسير المادة ٧٦ وتعريف الكتلة التي يحق لها تشكيل الحكومة أهي التي تتمكن من تكوين كتلة كبيرة تحت قبة البرلمان نتيجة تحالفاتها ام الكتلة الفائزة ؟ ان هذا الخلاف يفرض ان يضع مجلس النواب والحكومة ومعهما كل القوى السياسية مهمة مراجعة الدستور في رأس مهماتها ، واذا اضفنا الى ذلك ما يثار بين فترة واخرى بشأن المادة ١٤٠ تكون الحاجة اكثر الحاحاً للاتفاق على هكذا وثيقة مهمة واساسية .

يحق لكل عراقي ان يفخر بوجود دستور دائم يحق له مناقشة فقراته ويطالب بتعديلها ،دستور كفل حريته وتوزيع ثرواته بعدالة و حدد صلاحيات السلطات الثلاث وغيرها من الفقرات الضامنة لحقوقه ، غير ان الكثير مما عايشناه وما لمسناه في السنوات السابقة ، كان بشكل او آخرانتهاك لروح الدستور وما جاء فيه ، وربما رواتب ومخصصات اعضاء مجلس النواب والوزراء وغيرهم من ذوي الدرجات الخاصة ورواتبهم التقاعدية بعد سنوات خدمة لاتتجاوز السنوات الاربع ان لم يكن اقل ، خير دليل على ذلك ! فاحترموا الدستور ياساسة واجهدوا انفسكم على تطبيق روح نصوصه الصريحة بشأن كرامة المواطن وحريته والحفاظ على ثرواته ، بعدها اختلفوا على ما شئتم .

بسبب تخفيض الميزانية

توقف مشاريع عمرانية وخدمية في السليمانية

□ السليمانية / ريام النجار

يشهد قطاع التنمية والمشاريع الخدمية في السليمانية مؤخرا نوعا من التلكؤ في التنفيذ، خاصة بعد ان تم تخفيض ميزانية تنفيذ المشاريع الى نسبة لا يمكن من خلالها انجاز أي مشروع.

عن آخر المستجدات والتطورات بشأن هذا الموضوع التقينا مدير عام دائرة المشاريع في مجلس محافظة السليمانية (دانا عبد الكريم) الذي قال: بداية لابد ان نشير إلى ان المشاريع التي تم انجازها خلال السنين المنصرمة من خلال ميزانية تنمية الأقاليم والميزانية الاستثمارية للإقليم، تتجاوز الـ (١٣٥٠ مشروعا)، والآن يتمتع المواطنون بمردود تلك المنجزات وخاصة الخدمية منها.

وأضاف: ان المشاريع التي كانت لها أولوية في التنفيذ مشاريع (الماء والكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات)، إضافة الى ان المشاريع التي تخدم شرائح الشباب مثل المراكز الشبابية والمراكز الفنية والثقافية والترفيهية، كذلك المراكز العلمية التي تم انجازها خلال السنين الماضية وقد ساهمت بشكل كبير في رفع مستوى الخدمات للمواطنين وحتى على مستوى الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة السليمانية.

وأكد دانا: ان الميزانية التي تم تخصيصها من ميزانية تنمية الإقليم والميزانية الاستثمارية للإقليم ساهمت برفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين لانها من الأولويات الضرورية، وقد شكلت تقريبا نسبة ٤٪ من ميزانية حكومة الإقليم التي خصصت لمحافظة السليمانية والتي تم تنفيذها مباشرة من قبل دائرة المشاريع التابعة لمجلس محافظة السليمانية، ولاشك في ان هناك وزارات خدمية أخرى باشرت بتنفيذ برامجها وخططها من المشاريع أيضاً، ونعتقد والحمد لله ان نسبة كبيرة من المشاريع قد تم تنفيذها حتى الآن.

وبخصوص تخفيض الميزانية والنفقات للعام الحالي قال: بالنسبة للمشاريع التي يجب تنفيذها للعام الحالي (٢٠١٠) وفي ضوء تخفيض ميزانية تنمية الأقاليم الخاصة بالمحافظة مقارنة بالسنوات الأخرى الى (ثمن او خمس) الميزانيات الأخرى، بحيث انها لا تتجاوز (٤٩ مليار دينار) لا يمكن الاستمرار بتنفيذ تلك المشاريع، لذلك لا يمكننا إعطاء الوعود للمواطنين باننا سننفذ المشاريع بنفس النسبة السابقة، ونحاول تلبية انجاز المشاريع التي طلب مجلس المحافظة تنفيذها وقائممقامية السليمانية.

وعن الأسباب الموجبة لتخفيض تلك الميزانية يقول دانا: بصراحة نحن لا نعرف الأسباب والدوافع، وحتى الآن لم يردنا أي توضيح من حكومة الإقليم عن أسباب ذلك، واعتقد ان هناك سياسة للحكومة لتفعيل دور الوزارات الأخرى مثل وزارة البلديات والأشغال والإسكان والاعمار، لتطوير وتقديم الخدمات الأخرى للمواطنين.

نحن من جانبنا قد طالبنا العام الماضي كمجلس المحافظة من خلال اجتماعاتها مع مجالس الاقضية والنواحي ووجهاء المناطق بوضع برنامج خاص بتقديم خدمات لتلك المناطق بكلفة اكثر من (٧٠٠ مليار دينار عراقي) وقد أرسلنا البرنامج الى وزارة التخطيط في حكومة الإقليم ولكن لم تردنا أية إجابة على ذلك !! ولدينا طموح ولو بحد أدنى ان يوفر مبلغ أدنى لتحقيق ذلك، واعتقد ان هناك مبلغاً مقداره (٤٩ مليار دينار) تم تخصيصه لمشاريع العام الحالي ٢٠١٠، مع اننا قد وضعنا ضمن برنامجنا الاعماري والتنموي انجاز مشاريع تتعلق بالشوارع لغرض القضاء على الاختناقات المرورية داخل المدينة، ولكن الميزانية اذا بقيت على هذه الحال فلا اعتقد ان هناك إمكانية لتنفيذ مثل هذه المشاريع هذه السنة.

وبشأن تنفيذ المشاريع في المناطق الجديدة في السليمانية التي بوشر العمل بها منذ العام المنصرم من تبليط الشوارع وتعبيد الأخرى إضافة الى تنفيذ اعمال الماء والمجاري والكهرباء يقول دانا : ان بعضا من تلك المناطق تقع ضمن نطاق عملنا كدائرة مشاريع لمجلس محافظة السليمانية قد نفذ والبعض الآخر يجري العمل فيها الآن ضمن العقود التي أبرمت وذلك بالتنسيق مع بلدية السليمانية للإشراف على تلك المشاريع.

مشاريع عمرانية في السليمانية

وزارة الاعمار والاسكان

اعلان مناقصة رقم (٢٠١٠/٩٢)

تعلن الهيئة العامة للطرق والجسور احدى تشكيلات وزارة الاعمار والاسكان عن مناقصة صيانة واكساء طريق رمادي / فلوجة بطول ٣٩,٤ كم باعتبار المحطة (صفر+صفر) مدخل الرمادي الشرقي (سيطرة السجارية) في محافظة الانبار

على الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص المصنفين لدى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الراغبين بالاشتراك في المناقصة بدرجة لاتقل عن الصنف (الخامس) مراجعة مقر الهيئة في النهضة شارع المعتصم قرب المعارض خلف شركة الرشيد العامة للمقاولات الانشائية لغرض شراء وثائق المناقصة بمبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون الف دينار) غير قابل للرد على ان يتم وضع المستندات التي تشمل العطاء والمستمسكات المدرجة لاحقاًداخل ظرف مغلق ومختوم وموقع ومدرج عليه اسم ورقم المناقصة وموعد غلقها ويسلم الى سكرتارية لجنة فتح العطاءات في مقر الهيئة وان الهيئة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ولا يتم قبول أي تحفظ من قبل المقاول يتعارض مع الاعلان ويترتب عليه كلف اضافية واخر موعد لبيع الوثائق الساعة (١٢) من ظهر يوم ٢٠١٠/٦/٢٠، واخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة ١٢ من ظهر يوم ٢٠١٠/٦/٢١ وبامكان مقدمي العطاءات الراغبين حضور عملية الفتح التي تجري في مقر الهيئة في الموعد انفاً، علما ان للهيئة منح سلفة مقدمة وبنسبة (٧٪) من مبلغ العقد للمقاولين الاهليين (مقابل خطاب ضمان) وبنسبة (١٠٪) من مبلغ العقد للشركات الحكومية كحد اقصى وفي حالة النص على ذلك في العطاء وتسترد وفق التعليمات.

المستمسكات المطلوب تقديمها مع العطاء:

١-هوية تصنيف صادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (سارية المفعول) اصلية +مصورة (النموذج البلاستيكي الجديد).
٢-هوية اتحاد المقاولين (مجددة) اصلية + مصورة.
٣- شهادة التأسيس للشركات واجازة ممارسة المهنة للمقاولين.
٤- كتاب براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب النسخة الاصلية معنونة الى الهيئة العامة للطرق والجسور(ساري المفعول).
٥- قائمة بالاعمال المماثلة المنفذة من قبل مقدم العطاء مؤيدة من الجهات المعنية.
٦- قائمة بالمكائن والمعدات (مؤيدة من الجهات المعنية) والجهاز الفني من الاختصاصين لدى مقدم العطاء واستخدام الاليات الحديثة في تنفيذ الطرق واستخدام فارشات حديثة تحتوي على متحسسات لضمان الحدل الجيد والاستوائية الجيدة.
٧- ما يؤيد امتلاك المقاول او الشركة لمعمل اسفلت.
٨-الحساب الختامي مصادق من قبل محاسب قانوني.
٩- صك مصدق او خطاب ضمان صادر من مصرف معتمد (بكامل التأمينات الاولية) البالغة ١٪ من مبلغ العطاء (بالدينار العراقي) معنونة لامر الهيئة العامة للطرق والجسور نافذا لمدة (٣) اشهر.
١٠- وصل قبض المستندات.
١١-عقد شراكة في حالة وجود شريك.
١٢-كتاب من المجلس المحلي يؤيد العنوان الحالي للشركة والمسكن.

المدير العام

مديرية بلديات محافظة ذي قار

إلى / جميع المقاولين والشركات العربية والأجنبية

إعـــــلان

القسم ، القانونية

العدد ٦٤٤٩
التاريخ ٢٠١٠/٥/٢٤

تعلن مديرية بلديات ذي قار / القسم القانوني عن إجراء مناقصة رقم (١) للمشروع المدرج تفاصيله أدناه: على حساب الموازنة لعام (٢٠١٠) لبلدية اور وحسب الشروط العامة لمقاولات وأعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومجلس الوزراء. فعلى الراغبين من الشركات العربية والأجنبية والمقاولين من أصحاب الاختصاص مراجعة شعبة الحسابات في بلدية أور للفترة من ٢٠١٠/٥/٢٤ ولغاية ٢٠١٠/٦/٧ لشراء نسخة من العطاء وتسعيرته بالدينار العراقي (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار غير قابلة للرد على ان يتم تقديم هوية التصنيف الاصلية النموذج الجديد (الهوية الزرقاء) عند شراء العطاء بالنسبة للشركات وأيضاً يتضمن العطاء المستمسكات التالية:.

١. هوية تصنيف الشركات والمقاولين صادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي سارية المفعول بالنسبة للشركات العراقية ووثائق تسجيل الشركات العربية والاجنبية بالعراق بالنسبة للأخيرة.
٢. التأمينات الأولية تقدم على شكل وديعة نقدية أو صك مصدق صادرة من أحد المصارف العراقية بالمبالغ المذكورة إزاء كل عمل ولا يقبل الصك الغير مصدق مطلقا على أن يقدم الوديعة أو الصك من قبل المقاول أو الشركة حصرا.
٣. استشهاد من الهيئة العامة للضرائب يؤيد سلامته الضريبية وبراءة ذمته مجددة لعام ٢٠١٠ (أصلية ومصورة).
٤. تقديم ما يؤكد قدرة وخبرة الشركة أو المقاول في مجال المقاولة المعنية مع إبراز ما يثبت تنفيذ الشركة للاعمال المماثلة من جهة رسمية.
٥. استمارة العطاء مسعرة وموقعة لكافة النسخ مع بيان مدة إنجاز العمل والعنوان الكامل للشركة ورقم الهاتف.
٦. الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
٧. عدم إدراج أي تحفظات أو شروط غير مقبولة.
٨. الدائرة غير مسؤولة في حالة عدم المصادقة على الإحالة من قبل الجهات المعنية.
٩. تقديم ما يؤكد الكفاءة المالية للمتقدمين على ان يكون كشفا للسنة الماضية معدا من قبل محاسب قانوني.
١٠. يتحمل المقاول او الشركة التي يحال بعهدتها العمل من قبل الجهات كافة الضرائب والرسوم بما فيها رسوم الكمارك والتأمين أو اية رسوم أخرى تفرض من قبل الدولة.
١١. العطاء نافذ لمدة شهرين.
١٢. ارفاق وصل شراء العطاء عند التقديم.
١٣. على مقدمي العطاءات زيارة الموقع والاستفسار عن كل تفاصيل العمل قبل التقديم.
١٤. يهمل أي عطاء غير مستوف للمستمسكات أعلاه.
١٥. سوف يتم استبعاد المقاول او الشركة الغير كفوءة من خلال التجربة معه في المقاولات السابقة التي نفذها وعلى اساس التقييمات المعدة من قبلنا.
١٦. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الإعلان أو أي مصاريف أخرى.
١٧. تتحمل الدائرة المستفيدة مسؤولية الكشف الفني المعد من قبلها واعتدال اسعاره.
١٨. يقدم العطاء في ثلاثة ظروف مختومة الأول للعرض الفني والآخر بقائمة الاسعار والثالث بالمستمسكات أعلاه وأن آخر يوم لتقديم العطاءات نهاية الساعة (١٢) ظهرا من يوم الاثنين المصادف ٢٠١٠/٦/٧ على ان تقدم العطاءات في القسم القانوني لمديرية بلديات ذي قار.
١٩. سيتم فتح العطاءات في بداية الدوام الرسمي لليوم التالي لتاريخ آخر موعد لقبول تسلم العطاءات والمبين أعلاه.
٢٠. من لديه الرغبة الحضور في ديوان بلديات ذي قار بالوقت والمكان المحددين أعلاه عند فتح العطاءات.
٢١. سوف يصار الى عقد مؤتمر في مبنى مديرية بلديات ذي قار للإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	الموقع	التأمينات المطلوبة بالدينار	التصنيف
١	إنشاء كراج اليات لمديرية بلدية أور	بلدية أور	بلدية أور	١٪ من قيمة العطاء	التاسعة

ر. مهندسين أقدم
سلام هاشم الصافي